

PERMANENT MISSION OF THE
UNITED ARAB EMIRATES
TO THE UNITED NATIONS
NEW YORK



البعثة الدائمة
للإمارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

خطاب

سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان

وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة

أمام المناقشة العامة للدورة الإعتيادية الـ 65 للجمعية العامة للأمم المتحدة

الثلاثاء 28 سبتمبر 2010

نيويورك

السيد الرئيس

أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، ونحن على ثقة بأن خبرتكم في الشؤون الدولية سوف تمكنكم من إدارة أعمالها باقتدار وحكمة، متمنياً لكم التوفيق في مهمتكم.

كما وأود أيضاً أن أشكر سلفكم السيد علي التريكي على قيادته الناجحة للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. ولا يفوتني أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالجهود الكبيرة التي يبذلها معالي بان كي مون، الأمين العام في سبيل تنشيط دور هذه المنظمة الدولية في تعزيز السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي.

السيد الرئيس

ونحن نبدأ أعمال هذه الدورة للجمعية العامة، نود ان نوكد على أن المجتمع الدولي لا يزال يعاني من تحديات كبيرة تتطلب منا تصميماً مشتركاً على تعزيز العمل الجماعي متعدد الأطراف في كافة المجالات. ومن ضمن هذه التحديات، مسائل الأمن والسلام الدوليين، وتثبيت التعافي الإقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ومكافحة الأثار السلبية لتغير المناخ، ومواجهة آثار الكوارث الطبيعية، والتصدي للإرهاب، وعدم الإستقرار الإقليمي، وتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وتأمين عدم الإنتشار النووي ونزع السلاح.

هذه المسائل تتطلب منا إرادة سياسية حقيقية، وجهدا دوليا مشتركا، وعملا دؤوبا مستمرا لترسيخ مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بأحكام القانون الدولي، وتأمين العدالة وتحقيق المصالح المشتركة بين الأمم، كبيرها وصغيرها.

ومن هذا المنطلق، فإن الإمارات العربية المتحدة تدعو إلى تفعيل منظومة العمل الجماعي متعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة، وزيادة فاعليتها وتحسين إدارة أعمالها، وتؤيد العمل الجاد والمسؤول لإصلاح أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الإقتصادي والإجتماعي والوكالات المتخصصة والبرامج الإنمائية الأخرى. ونؤكد على أهمية تعزيز وتطوير التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. كما نؤكد على دور الامم المتحدة في حل الخلافات وتسوية الصراعات القائمة بالطرق السلمية، وفي عمليات حفظ السلام ومهمات الدبلوماسية الوقائية، وتعزيز ثقافة السلام والتعاون الدولي.

السيد الرئيس،

إن تحقيق الأمن والإستقرار في منطقة الخليج يمثل أولوية حيوية في سياسة الإمارات العربية المتحدة المتوازنة التي تستمد مبادئها من ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، ولا سيما تلك الداعية إلى التعايش السلمي، وتعزيز تدابير بناء الثقة، وحسن الجوار، والإحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإتباع الوسائل السلمية لتسوية الخلافات القائمة.

وعلى هذا الأساس، فإن حكومة بلادي تجدد، أمام هذا المحفل، أسفها البالغ لإستمرار الإحتلال الإيراني لجزرنا الثلاث، طنبر الكبرى وطنبر الصغرى وأبو موسى، وتطالب بإستعادة سيادتها الكاملة على هذه الجزر ومياهها الإقليمية ومجالها الجوي وجرفها القاري والمنطقة الإقتصادية الخالصة التابعة لها، بإعتبارها جزءا لا يتجزأ من السيادة الوطنية للإمارات العربية المتحدة. ونؤكد على أن جميع الإجراءات والتدابير التي تمارسها السلطات الإيرانية منذ إحتلالها لهذه الجزر باطله ولا يترتب عليها أي أثر قانوني مهما طال أمدها.

وندعو المجتمع الدولي إلى حث إيران على التجاوب مع الدعوات السلمية الصادقة للإمارات العربية المتحدة، الداعية إلى التسوية العادلة لهذه القضية إما عبر المفاوضات المباشرة الجادة بين البلدين، او اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للفصل في النزاع وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

إن مبادرات حكومة بلادي في هذه القضية قد لاقت دعم وتبني الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية وعدد كبير من أعضاء المجتمع الدولي. ونأمل من الحكومة الإيرانية التعامل بروح من الإيجابية والعدالة والإنصاف مع هذه القضية الحساسة والهامة، وبما يرسخ علاقات حسن الجوار ويمد جسور التعاون ورعاية المصالح المشتركة بين بلدينا، ويعزز الأمن والإستقرار في المنطقة ككل.

فيما يتعلق بالشأن العراقي فإننا نتابع باهتمام بالغ تطورات الأوضاع في العراق. ومن منطلق موقفنا الثابت والداعم للشعب العراقي، نتطلع إلى توافق الأخوة العراقيين على تشكيل حكومة وطنية، تواصل بناء مؤسساتها الأمنية والسياسية والإقتصادية، وبسط سيادتها على كافة أرجاء العراق، وإنجاز المصالحة الوطنية الشاملة، التي تشكل الضمان الحقيقي لإستقرار العملية السياسية وإحتضان كافة أطراف الشعب العراقي دون إستثناء أو تمييز.

وإذ نعبر عن إرتياحنا لما تم من إنسحاب للقوات الأجنبية من العراق، وإستعادة العراق لكامل سيادته، فإننا ندين بقوة أعمال العنف والتفجيرات الإرهابية التي تطال الشعب العراقي، ونعيد التأكيد على ضرورة إحترام وحدة أراضي العراق وسيادته وإستقلاله، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، والمحافظة على هويته العربية والإسلامية.

إن الإمارات العربية المتحدة تؤمن بأن تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وإنهاء النزاع بين إسرائيل والعرب، مسألة مركزية وحيوية للسلام والإستقرار في المنطقة برمتها، وإن هذا لن يتحقق إلا من خلال وضع نهاية للإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة والإسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو (حزيران) 1967، بما يشمل مدينة القدس الشرقية، ومرتفعات الجولان السوري المحتل، وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة في جنوب لبنان، وتحقيق السلام العادل والشامل وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

إننا في الإمارات العربية المتحدة نقف إلى جانب السلطة الوطنية الفلسطينية، ونقدم الدعم والتأييد للشعب الفلسطيني، لتحقيق تطلعاته الوطنية وإستعادة حقوقه المشروعة الغير قابلة للتصرف، ونشيد بجهود فخامة الرئيس محمود عباس وسعيه المستمر لتحقيق مصالح الشعب الفلسطيني وإسترداد حقوقه.

إننا نؤكد على دعمنا لموقف السلطة الوطنية الفلسطينية في المفاوضات المباشرة مع الحكومة الإسرائيلية، وفقاً لمرجعيات الشرعية الدولية وخارطة الطريق وبيانات اللجنة الرباعية، وبما يكفل وفاء المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإلتزامات والوعود في إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة تعيش في أمن وسلام إلى جانب إسرائيل. ونأمل أن تصل هذه المفاوضات إلى نتائج إيجابية وملموسة في المهلة الزمنية المحددة لها.

ونحن إذ نأمل أن ترى الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، النور في السنة المقبلة، فإننا نرحب بما تضمنه خطاب الرئيس باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، أمام هذه الجمعية، من التزام عميق بعملية السلام في الشرق الأوسط، وما أكد عليه من أهمية وصول المفاوضات المباشرة إلى النتائج النهائية المتوخاة في مهلة سنة، ورؤية دولة فلسطين تحتل مقعدها، بين الدول الأعضاء، في الجمعية العامة في الدورة 66 المقبلة. ونعول في ذلك على دور أمريكي فعال، وعلى دعم إقليمي ودولي نشط لعملية السلام في الشرق الأوسط.

إن تمسكنا بالسلام كخيار إستراتيجي يحتم علينا أيضا التنديد بممارسات الحكومة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، وبسياسة العقاب الجماعي والحصار غير الإنساني الذي تفرضه إسرائيل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وبالإنتهاكات الإسرائيلية الصارخة للقانون الدولي ولمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ولمواثيق القانون الإنساني الدولي، وبخاصة إتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. وفي هذا السياق نشدد على إن الإستمرار في الإستيطان ومصادرة وتهويد الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة لا يمكن أن يستقيم مع السعي إلى السلام، فإما السعي لتحقيق السلام، وإما الإصرار على الإستمرار في الإستيطان، ولا يمكن الجمع بين الإثنين.

إننا وقد أعلننا دعوتنا لرفع الحصار الإسرائيلي الجائر عن قطاع غزة، وإدانتنا للإعتداء الإسرائيلي على قافلة المساعدات الإنسانية التركية، إسطول الحرية، فإننا نرحب بالعمل الذي قامت به اللجنة الدولية المستقلة، التي شكلها مجلس حقوق الإنسان في جنيف، لتحقيق بالإعتداء على أسطول الحرية، ونأمل أن يقدم فريق التحقيق المستقل، الذي شكله الأمين العام للأمم المتحدة، تقريره عاجلا إلى مجلس الأمن. كما نعبر عن تأييدنا لموقف تركيا الصديقة الداعي إلى ضرورة تقديم تعويضات لضحايا ذلك الإعتداء.

السيد الرئيس

إننا نعلن دعمنا لجهود الحكومة اللبنانية لتحقيق الأمن والإستقرار والوحدة الوطنية اللبنانية، وندعوا لإحترام سيادة لبنان ووقف كافة الخروقات الإسرائيلية المتكررة لأجوائه ومياهه وأراضيه وسلامته الإقليمية، وذلك عملا بقرار مجلس الأمن رقم 1701.

وفيما يخص اليمن، فإن الإمارات العربية المتحدة تؤكد مساندتها ودعمها للحكومة اليمنية وشعبها الشقيق في مواجهة المشاكل والتحديات التي يشهدها اليمن. ومن منطلق حرصنا على أمن وإستقرار اليمن ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية، فإن بلادي تقوم بواجباتها في مساعدة الحكومة والشعب اليمني، وتلعب دورا فاعلا في مجموعة أصدقاء اليمن، حيث تتأسس المجموعة الأولى المعنية بالإقتصاد والحكم الرشيد، بالشراكة مع جمهورية ألمانيا الإتحادية.

وفي هذا السياق، ندعو المجتمع الدولي إلى الوقوف إلى جانب الحكومة اليمنية وتقديم الدعم والمساندة اللازمة لها، بما يضمن تعزيز قدراتها على مواجهة متطلبات مكافحة الإرهاب وبسط الأمن في ربوع اليمن، وتحقيق الإستقرار والتنمية.

أما بالنسبة للأوضاع في السودان، فإننا نؤيد الجهود المبذولة والإتفاقات التي تم التوصل إليها بين الحكومة السودانية والقوى الفاعلة في إقليم دارفور بشأن إنجاز تسوية سلمية كفيلة بتثبيت السلم والإستقرار ودفع عملية التنمية والإعمار في البلاد، ونأمل إنضمام كافة المجموعات السودانية إلى هذه الجهود.

أما فيما يخص الصومال فإننا ندعو كافة الأطراف الصومالية إلى تسوية الصراع بينها، ووضع حد لمعاناة الشعب الصومالي، وإنهاء أعمال العنف والقتال، وصولاً إلى إعادة الإعمار ومكافحة القرصنة، إستناداً للرؤيا التي تم التوصل إليها في مؤتمر إسطنبول في مايو الماضي.

إن أعمال القرصنة، في السواحل الصومالية وخليج عدن وبحر العرب، وصولاً إلى خليج عمان، لا تهدد خطوط الملاحة البحرية فحسب، وإنما أصبحت تهديداً أمنياً مقلقا لدول المنطقة والعالم أجمع. لذا فإن بلادي، في الوقت الذي تدين فيه أعمال القرصنة وتستهجنها، تساهم بدور نشط في الشراكات والمبادرات الإقليمية والدولية لمحاربة القرصنة. وسوف تستضيف مؤتمراً دولياً في شهر مارس من عام 2011 لبحث إستراتيجيات مكافحة القرصنة والجرائم البحرية. ونحن نتطلع إلى مزيد من التعاون الإقليمي والدولي الفعال لدحر أعمال القرصنة ووضع نهاية لها.

السيد الرئيس

إن إسهاماتنا في أفغانستان، بما في ذلك التخصيصات المالية التي بلغت مليار وخمسمائة مليون دولار، منذ مؤتمر طوكيو عام 2009 وحتى الآن، تهدف إلى دعم الحكومة الأفغانية في جهودها لإستعادة الأمن والإستقرار في البلاد، والتخفيف من معاناة الشعب الأفغاني. وستقوم بلادي، في نهاية أكتوبر 2010، بإستضافة مؤتمر دولي، في مدينة دبي، للبحث في سبل الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص للإستثمار وتنفيذ مشاريع التنمية في أفغانستان. إننا نرحب بإعلان مؤتمر كابول المنعقد في يوليو الماضي، وندعو كافة الأطراف الأفغانية إلى التعاون في تنفيذه، بما يكفل عملية المصالحة الوطنية وبسط سيطرة الحكومة الأفغانية على كافة الأقاليم الأفغانية قبل نهاية عام 2014، وذلك تحقيقاً للأمن والسلام الشامل في أرجاء البلاد والقائم على تنشيط التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتعزيز التعاون المتبادل والإحترام الكامل لسيادة أفغانستان.

وفي نفس السياق نؤكد على أهمية دعم إستقرار باكستان، التي تمثل عنصراً أساسياً في إستتباب الأمن والإستقرار في المنطقة ككل، متعهدين بأن نواصل مساهماتنا المتعددة الأوجه بهذا الشأن، وبالأخص في إطار

عمل مجموعة أصدقاء باكستان، لدعم جهود التنمية والإستقرار الدائمين في هذا البلد الصديق. إن المأساة الإنسانية التي تعرضت لها باكستان جراء الفيضانات المدمرة تتطلب منا جميعا التكاتف مع الحكومة والشعب الباكستاني وتوفير مستلزمات تجاوز هذه المحنة الطارئة.

وتحقيقا لذلك فقد قامت دولة الإمارات بتنفيذ حملة، على المستويين الحكومي والشعبي، لدعم الشعب الباكستاني لإعانتته على مواجهة التأثيرات الناجمة عن الفيضانات الأخيرة. ولقد قدمت بلادي ما لا يقل عن 60 مليون دولار، بما في ذلك مشاركة ثلاث مروحيات عسكرية للنقل والإنقاذ، لمواجهة آثار الفيضانات. هذا بالإضافة إلى إلتزام دولة الإمارات بمبلغ 300 مليون دولار في مؤتمر طوكيو ضمن مساهماتها في مجموعة أصدقاء باكستان.

السيد الرئيس،

إننا نود أن نؤكد، من على هذا المنبر، بأن الإمارات العربية المتحدة ستواصل دوما سياستها الدولية بعزم مهتدية بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئ ميثاقها، وبخاصة تعزيز الأمن والسلم الدوليين، وحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتحكيم قواعد القانون الدولي.

إننا سنحرص دائما على الإسهام المميز والشراكات الإقليمية والدولية الرامية إلى بناء عالما أكثر أمنا وإستقرارا وعدلا، خاليا من كل أشكال الإرهاب والعنف والتطرف والجريمة والتمييز، خاليا من إنتهاكات حقوق الانسان والإتجار بالبشر، وأي شكل من أشكال إهانة أو إمتهان الكرامة الإنسانية. ونتطلع دائما إلى عالم يتم فيه إعلاء شأن الحوار والتواصل والفهم المشترك والتعاون بين أتباع مختلف الديانات والثقافات والتعايش الحضاري التفاعلي، بعيدا عن أي شكل من أشكال التمييز والتصورات النمطية الخاطئة عن الأخر، والكراهية وتحقير الأديان. عالم ينعم بالأمن الإنساني وبالرخاء والتنمية.

ومن هذا المنطلق فإن الإمارات العربية المتحدة تجدد إدانتها ونبذها للإرهاب بكل أشكاله وصوره، وإين وكيفما وقع. وفي الوقت الذي نؤكد على أن الإرهاب لا يعرف الحدود الوطنية، ولا الدين، فإننا نشدد على أهمية تكاتف الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، وتفعيل القرارات والتوصيات، ذات الصلة، الصادرة عن المنظمات والمؤتمرات الدولية والإقليمية، وتنشيط إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونحن إذ نرحب بالنتائج الإيجابية التي توصل إليها مؤتمر واشنطن لمحاربة الإرهاب النووي، فإننا نتطلع إلى نجاح أعمال المؤتمر القادم في جمهورية كوريا، وسوف نشارك في العمل على تحقيق ذلك.

إن حكومة بلادي عضو فعال في الشراكات والجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، ونحن نبذل جهودا متواصلة لتعزيز التعاون في مجال تبادل

المعلومات وبناء القدرات والمكافحة وتجفيف منابع. إن عملنا في هذا المجال سيتواصل حتى يتم تخليص العالم من هذه الآفة المستشرية.

السيد الرئيس

إن المشاكل الناجمة عن تغير المناخ تحظى بإهتمام كبير منا، لما تسببه من آثار مدمرة كالزلازل والأعاصير والفيضانات والجفاف وغيرها من الكوارث الطبيعية، وفي مواجهة هذه المشاكل نشدد على ضرورة مضاعفة جهود التعاون الدولي للوصول الى حلول مثمرة في مواجهة تحديات تغير المناخ، وخصوصا قبل المؤتمر القادم في المكسيك، فضلا عن ضرورة توفير الدعم المالي والتقني الكافي للبلدان النامية لتمكينها من التكيف الفعال في مواجهة تغير المناخ.

إن هذا النوع من التعاون الإستراتيجي الدولي لا يجب أن ينحصر في الإطار الدولي فحسب، وإنما أيضا في كافة الأطر الثنائية والإقليمية وشبه الإقليمية الأخرى، وقد ترجمت الإمارات العربية المتحدة قناعتها بهذا الخصوص، من خلال سعيها نحو إرساء نموذج جديد للتعاون الدولي، تجسد في إبرامها برنامجا للشراكة مع دول جزر الباسيفيك بهدف إعانتها على معالجة قضاياها الإجتماعية والبيئية والإقتصادية وغيرها الناجمة عن تغير المناخ، آملين بأن يدعم المجتمع الدولي هذه الشراكة والتي تم توسيع نطاقها في شهر يونيو الماضي لتشمل تعزيز التعاون في مختلف المجالات بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ودول جزر الباسيفيك وبما يخدم مصالح شعوب الطرفين.

السيد الرئيس

كما إنه ليسعدنا أن تكون إتفاقية إنشاء الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (أيرينا) قد دخلت حيز النفاذ بعد إكمال النصاب القانوني لتصديق الدول الأعضاء عليها، حيث صادقت 34 دولة حتى الآن وإنضمت 148 إلى الإتفاقية. إن دولة الإمارات ماضية في إستكمال تنفيذ تعهداتها وإجراءاتها التنفيذية الكاملة المترتبة على إستضافتها لمقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "أيرينا" في مدينة "مصدر" بأبوظبي. ونحن نعلق أهمية كبرى على التعاون والشراكة المتوازنة ما بين الشمال والجنوب، وما بين الدول النامية والمتقدمة كافة، تحت مظلة هذه الوكالة، لتحقيق أهدافها الأساسية في تطوير ونشر تطبيقات الطاقة المتجددة والنظيفة عالميا محافظين بذلك على سلامة كوكب الأرض.

السيد الرئيس،

إن الترتيبات التي تتخذها دولة الإمارات لإستكمال بناء برنامجها للإستخدامات السلمية للطاقة النووية، المخصص لتلبية إحتياجاتنا المستقبلية المتنامية من الكهرباء، إرتكزت وبالكامل على أعلى معايير الشفافية والسلامة والأمن النووي وحظر الإنتشار. وتتم تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالتعاون الكامل معها ومع الدول الصديقة المسئولة ذات الخبرة في هذا المجال.

ونحن إذ نعيد تأكيد إلتزامنا بكل متطلبات عدم الإنتشار النووي، نعلن عن إرتياحنا للأجواء الايجابية التي إتسمت بها أعمال المؤتمر الإستعراضي الأخير للدول الأطراف في معاهدة عدم الإنتشار النووي، والتوصيات المتوازنة والمسؤولة التي خرج بها. ونجدد موقفنا المبدئي الداعي إلى جعل منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ولاسيما من السلاح النووي، وندعو إلى دفع إسرائيل لتنفيذ قرار مؤتمر الدول الأطراف الداعي إلى إنضمامها غير المشروط إلى معاهدة حظر الإنتشار إسوة بدول المنطقة، وإخضاع منشأتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونتطلع إلى عقد المؤتمر المعني بالتوصل إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، كما جرى الإتفاق عليه في وثيقة المؤتمر الإستعراضي.

وفي هذا السياق، نحث جمهورية إيران الإسلامية على إبداء التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي لتبديد كافة المخاوف والشكوك الإقليمية والدولية بشأن برنامجها النووي، ونؤكد مجددا على دعوتنا للأطراف المعنية كافة إلى ضرورة تسوية الخلافات بشأن برنامج إيران النووي بالطرق السلمية.

السيد الرئيس،

فيما يخص تمكين المرأة والنهوض بوضعها عالميا، فإننا نرحب بجهود الأمين العام في مجال النهوض بالمرأة وبنشاء هيئة دولية جديدة تعنى بشؤون المرأة. ويسعدنا أن يكون الأمين العام قد قام بتعيين السيدة ميشيل باشليت، في منصب وكيل الأمين العام لشئون المرأة.

من جهتنا، لقد أتخذت حكومتنا الكثير من التشريعات والقرارات الوطنية الكفيلة بتطوير وضع المرأة، وستواصل مساعيها في هذا الخصوص، بما يضمن معالجة كافة الثغرات التي قد تحول دون حماية المرأة والنهوض بوضعها وضمان مشاركتها في كافة مستويات إتخاذ القرار.

السيد الرئيس،

إننا نولي معالجة مشكلة الإتجار بالبشر أهمية كبيرة ونؤكد على ضرورة تعزيز جهودنا الإستراتيجية لإحتوائها، وذلك لما لهذه المشكلة من تهديد خطير لكيانات وأمن وإستقرار مجتمعاتنا البشرية. إننا في دولة الامارات حرصنا على موازنة تشريعاتنا وقدراتنا الوطنية مع أحكام الإتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة من أجل منع وتجريم هذه الظاهرة بما فيها الإنتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان. وندعو المجتمع الدولي إلى إيجاد إستراتيجية عالمية متكاملة ومنسقة تشمل المكافحة والحماية والرعاية والتأهيل والوقاية ونشر الوعي العالمي بظاهرة الإتجار بالبشر للحد من ضحاياها ووصولاً لهدف القضاء عليها تماماً.

السيد الرئيس،

إننا إذ نرحب بالجهود التي تبذلها المنظمات والمبادرات الدولية لإشاعة روح التسامح والتفاهم والعيش المشترك والتعاون بين أتباع مختلف الديانات والثقافات، فإننا نعبر عن قلقنا من تنامي ظواهر كراهية الإسلام وتحقير الدين، ونؤكد على أهمية بناء شراكة عالمية حقيقية تعمل على فتح قنوات الحوار والتفاهم ونشر ثقافة السلام وقبول الآخر وإحترام المقدسات الدينية للشعوب، وسد الطريق أمام الكراهية والتحقير وإشاعة الصور النمطية المسبقة والتحارب بين أتباع الديانات المختلفة.

وفي هذا السياق، فإننا ندعم النشاط الذي يقوم به منتدى تحالف الحضارات ونرحب بعقد الدورة الرابعة في دولة قطر الشقيقة في السنة المقبلة، كما نرحب بسعي دولة قطر إلى جعل مؤتمر الحوار بين الأديان مؤتمراً دائماً وبقرار صاحب السمو أمير دولة قطر بإنشاء مركزاً للحوار بين الديانات في الدوحة.

وفي الختام ، نأمل أن تكلل مداولاتنا في هذه الدورة بالنجاح التام.

والسلام عليكم.